الأمم المتحدة

A/C.3/66/L.13/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٧ (ج) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

الأرجنتين*: مشروع قرار منقح

متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/١٦٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه الإعلان السياسي[(١)] وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢[(٢)]، وإلى قرارها ٥٨/١٣٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي أحاطت فيه علما بأمور من بينها خريطة الطريق لتنفيذ خطة عمل مدريد، وإلى قراراتها ٦٠/١٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٤٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٣٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٣٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٦٥/١٨٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

101111 101111 11-58606 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تسلم بأن الوعي بخطة عمل مدريد لا يزال محدودا أو منعدما في أنحاء عديدة من العالم، مما يحد من نطاق الجهود المبذولة لتنفيذها،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة[٣]،

وإذ تسلم بأنه، بحلول عام ٢٠٥٠، سيكون أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم في سن الستين أو أكثر، وإذ تسلِّم أيضا بأن الزيادة في عدد كبار السن في البلدان النامية ستكون الأكبر حجما والأكثر سرعة،

وإذ تشعر ببالغ القلق لأن حالة كبار السن في أنحاء العالم المختلفة تأثرت سلبيا بالأزمة المالية الاقتصادية،

وإذ تسلم بالمساهمة الأساسية التي يمكن أن تواصل تقديمها غالبية كبار السن، رجالا ونساء، في سير المجتمع إذا توفرت الضمانات الملائمة،

وإذ تلاحظ أن عدد المسنات يفوق عدد المسنين، وإذ تلاحظ بقلق أن المسنات كثيرا ما يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز نتيجة لأدوارهن المنمّطة جنسانيا في المجتمع، مما يزداد تعقيدا بفعل السن أو الإعاقة أو غير ذلك من الأسباب، بصورة تؤثر على تمتعهن بحقوق الإنسان الخاصة بهن،

١ - **تعيد تأكيد** الإعلان السياسي[١] وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢[٢]؛

٢ - **تشجع** الحكومات على إيلاء اهتمام أكبر لبناء القدرات من أجل القضاء على الفقر بين المسنين، ولا سيما المسنات، عن طريق تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة في استراتيجيات القضاء على الفقر وخطط التنمية الوطنية، وعلى إدراج السياسات المتعلقة بالشيخوخة تحديداً والجهود الرامية إلى تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة، معا، في استراتيجياتها الوطنية؛

٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على تعزيز الجهود التي تبذلها لتنمية القدرات الوطنية على الوفاء بأولوياتها الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل مدريد والتي تحددت خلال استعراض وتقييم تلك الخطة، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تتبع بعد نهجا تدريجيا في تنمية القدرات يشمل تحديد الأولويات الوطنية وتعزيز الآليات المؤسسية وإجراء البحوث وجمع

(٣) A/66/173.

البيانات وتحليلها وتدريب ما يلزم من الموظفين في ميدان الشيخوخة إلى النظر في القيام بذلك؛

٤ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على تذليل العقبات التي تعوق تنفيذ خطة عمل مدريد عن طريق وضع استراتيجيات تأخذ في الاعتبار مراحل حياة الإنسان بأكملها وتعزز التضامن بين الأجيال من أجل زيادة فرص تحقيق نجاح أكبر في الأعوام المقبلة؛

٥ - **تشجع كذلك** الدول الأعضاء على التشديد بوجه خاص على اختيار أولويات وطنية واقعية ومستدامة ومجدية ويرجح أن يتم الوفاء بها في الأعوام المقبلة وعلى تحديد غايات ومؤشرات لقياس التقدم المحرز في عملية التنفيذ؛

٦ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية للقضاء على الفقر؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية لما تبقى من العقد الأول لتنفيذ خطة عمل مدريد، بما يشمل تمكين كبار السن وتعزيز حقوقهم والتوعية بقضايا الشيخوخة وبناء القدرات الوطنية لمعالجة مسائل الشيخوخة؛

٨ - **توصي** الدول الأعضاء بزيادة التوعية بخطة عمل مدريد، بوسائل منها تعزيز شبكات جهات التنسيق الوطنية المعنية بالشيخوخة والعمل مع اللجان الإقليمية والاستعانة بإدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة لزيادة الاهتمام بقضايا الشيخوخة؛

٩ - **تشجع** الحكومات التي لم تعيِّن بعد جهات تنسيق لمتابعة خطط العمل الوطنية المتعلقة بالشيخوخة على القيام بذلك؛

١٠ - **تدعو** الحكومات إلى تنفيذ سياساتها المتعلقة بالشيخوخة عن طريق إجراء مشاورات شاملة وقائمة على المشاركة مع من يعنيهم الأمر من أصحاب المصلحة والشركاء في مجال التنمية الاجتماعية، بهدف استحداث سياسات فعالة تفضي إلى تولي الجهات الوطنية زمام السياسات وإلى بناء توافق الآراء؛

١١ - **توصي** الدول الأعضاء بتعزيز قدراتها فيما يتعلق بزيادة فعالية جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الكمية، وتبويبها عند الاقتضاء، بالاستناد إلى العوامل ذات الصلة ومنها نوع الجنس والإعاقة، بهدف تحسين عملية تقييم حالة كبار السن وإنشاء آليات مناسبة لرصد البرامج والسياسات الهادفة إلى حماية تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة؛

١٢ - **توصي أيضا** الدول الأطراف في الصكوك الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان بمعالجة حالة كبار السن، في حال الاقتضاء، بصورة أكثر صراحة في التقارير التي تقدمها، وتشجع آليات رصد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والجهات التي لديها ولاية اتخاذ إجراءات خاصة على إيلاء المزيد من الاهتمام، وفقا لولاياتها، لحالة كبار السن في مناقشاتها مع الدول لدى نظرها في التقارير أو في بعثاتها القطرية؛

١٣ - **تهيب** بالحكومات أن تتكفل، حسب الاقتضاء، بالشروط التي تمكِّن الأسر والمجتمعات المحلية من توفير الرعاية والحماية للأشخاص مع تقدمهم في السن، وأن تجري تقييما للتحسينات في وضع كبار السن الصحي، بما في ذلك على أساس يراعي الاعتبارات الجنسانية، وأن تحدّ من معدلات الإعاقة والوفيات؛

١٤ - **تشجع** الحكومات على مواصلة ما تبذله من جهود لتنفيذ خطة عمل مدريد وتعميم مراعاة شواغل كبار السن في برامج عملها المتعلقة بالسياسات، مع مراعاة الأهمية الحاسمة للترابط والتضامن والمعاملة بالمثل بين الأجيال في الأسرة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية وإعمال جميع حقوق الإنسان لكبار السن، وعلى منع التمييز بسبب السن وتحقيق التكامل الاجتماعي؛

١٥ - **تسلم** بأهمية تعزيز الشراكات والتضامن بين الأجيال، وفي هذا الصدد، تهيب بالدول الأعضاء أن تشجع فرص التفاعل الطوعي والبنّاء والمنظّم بين أجيال الشباب وكبار السن في إطار الأسرة ومكان العمل والمجتمع عموما؛

١٦ - **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية تروِّج لتنمية الخدمات المجتمعية لكبار السن، مع مراعاة الجوانب النفسية والبدنية المتصلة بالشيخوخة والاحتياجات الخاصة للمسنات؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء على كفالة حصول كبار السن على المعلومات المتعلقة بحقوقهم لكي يتمكنوا من المشاركة بصورة وافية وعادلة في مجتمعاتهم ومن المطالبة بالتمتع التام بجميع حقوق الإنسان؛

١٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تنمي قدراتها الوطنية في مجال رصد حقوق كبار السن وإعمالها، بالتشاور مع جميع قطاعات المجتمع، بما فيها منظمات كبار السن، بسبل منها المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، حيثما ينطبق ذلك؛

١٩ - **تهيب أيضا** بالدول الأعضاء تعزيز المنظور الخاص بالشؤون الجنسانية والإعاقة ومراعاته في جميع الإجراءات المتخذة في مجال السياسات المتعلقة بالشيخوخة،

فضلا عن معالجة التمييز القائم على أساس السن أو نوع الجنس أو الإعاقة، والقضاء عليه، وتوصي بأن تتعاون الدول الأعضاء مع جميع قطاعات المجتمع، وخصوصا مع المنظمات المعنية المهتمة بذلك بما فيها منظمات كبار السن والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة، على تغيير الصور النمطية السلبية للمسنين، ولا سيما المسنات والمسنين من ذوي الإعاقة، وأن تعزز الصورة الإيجابية لكبار السن؛

٢٠ - **تهيب كذلك** بالدول الأعضاء الاهتمام برفاه كبار السن وتوفير الرعاية الصحية المناسبة لهم والتصدي لأي حالات يتعرض فيها كبار السن للإهمال والمعاملة السيئة والعنف بوضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية أكثر فعالية وقوانين وسياسات أكثر حزما للتصدي لهذه المشاكل والعوامل الكامنة وراءها؛

٢١ **تقرر** تعيين يوم ١٥ حزيران/يونيه باعتباره اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين، وتدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، إضافة إلى المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأفراد، إلى الاحتفال بهذا اليوم بطريقة لائقة؛

٢٢ **تهيب** بالدول الأعضاء اتخاذ تدابير ملموسة لمواصلة حماية ومساعدة كبار السن في حالات الطوارئ، وفقا لخطة عمل مدريد؛

٢٣ - **تؤكد** أنه من الضروري، استكمالا للجهود الإنمائية الوطنية، تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عمل مدريد، مع التسليم بأهمية المساعدة وتقديم المساعدة المالية؛

٢٤ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة الدولية والثنائية، على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، بما يتسق مع الأهداف المتفق عليها دوليا، بغية توفير دعم اجتماعي واقتصادي مستدام لكبار السن، مع مراعاة أن البلدان هي التي تقع عليها المسؤولية الأولى عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٥ - **تشجع أيضا** المجتمع الدولي على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إقامة شراكات أقوى مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات كبار السن والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الأهلية، بما فيها الجهات المقدمة للرعاية، والقطاع الخاص، من أجل المساعدة على بناء القدرات المتعلقة بقضايا الشيخوخة؛

٢٦ - **تشجع** المجتمع الدولي والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كل ضمن ولايته، على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التمويل لمبادرات إجراء البحوث

وجمع البيانات المتعلقة بالشيخوخة، حسب الاقتضاء، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لما تطرحه شيخوخة السكان من تحديات وما تتيحه من فرص وتزويد صانعي السياسات بمعلومات أدق وأكثر تحديدا عن القضايا الجنسانية والشيخوخة؛

٢٧ - **تقر** بالدور المهم الذي تضطلع به مختلف المنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بالتدريب وبناء القدرات ورسم السياسات والرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي في تعزيز وتيسير تنفيذ خطة عمل مدريد، وتنوه بالعمل الذي يُضطلع به في شتى مناطق العالم وبالمبادرات الإقليمية والمعاهد، من قبيل المعهد الدولي للشيخوخة في مالطة والمركز الأوروبي للسياسات والبحوث في مجال الرعاية الاجتماعية في فيينا؛

٢٨ - **توصي** الدول الأعضاء بإعادة تأكيد دور الجهات التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنسيق قضايا الشيخوخة وتعزيز الجهود في مجال التعاون التقني وتوسيع نطاق دور اللجان الإقليمية فيما يتعلق بقضايا الشيخوخة، وخصوصا في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد خلال الذكرى العاشرة لاعتمادها والتي سيحتفل بها في عام ٢٠١٢، وتوفير موارد إضافية لتلك الجهود وتيسير التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية بالشيخوخة وتعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية بشأن برنامج البحوث المتعلقة بالشيخوخة؛

٢٩ - **تكرر تأكيد** ضرورة بناء قدرات إضافية على الصعيد الوطني من أجل تشجيع وتيسير مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد ونتائج الدورة الأولى لاستعراض وتقييم تنفيذها، وتشجع الحكومات، في هذا الصدد، على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة من أجل تمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة من زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان، بناء على طلبها؛

٣٠ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على دعم تنفيذ خطة عمل مدريد على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، بأسلوب منسق يتسم بالكفاءة؛

٣١ - **توصي** بمراعاة حالة كبار السن في الجهود الجارية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٤]؛

٣٢ - **تحيط علما مع التقدير** بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب الفقرة ٢٨ من القرار ١٨٢/٦٥، وتقر بالإسهامات التي قدمتها الدول الأعضاء، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية، والمنظمات الحكومية

(٤) انظر القرار ٢/٥٥.

الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وأعضاء الفريق المدعوين خلال دورتي العمل الأوليين للفريق العامل المفتوح باب العضوية؛

٣٣ - **تدعو** الدول وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية، بما فيها الجهات المعنية المكلفة بولايات في مجال حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان واللجان الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية التي تبدي اهتماما بالمسألة إلى مواصلة المساهمة في العمل الموكل إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية، حسب الاقتضاء؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام مواصلة توفير كل الدعم اللازم للفريق العامل المفتوح باب العضوية في حدود الموارد القائمة؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وخصوصا عن إدماج كبار السن، بما في ذلك المسنات، في التنمية الاجتماعية وتعزيز تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة.